

## وثيقة رقم 298 :

مقابلة مع النائب العام الفلسطيني أحمد المغني حول تطبيق القانون،  
والتحقيق في أموال منظمة التحرير الفلسطينية<sup>298</sup>

22 كانون الأول/ ديسمبر 2010

أجرى المقابلة بسام رومي، بيت لحم

س: بالنسبة للمحطات والإذاعات المحلية وإغلاق بعضها ألا يوجد آلية لحل المشكلة، هل اتخذتم بعين الاعتبار الأزمة المالية التي تعانيها المحطات؟

ج: قال المغني "إن إغلاق المحطات لم يكن للانتقام من أحد ولا من أي محطة بل لوضع المخالفين تحت طائلة القانون وتبين لدينا في الضفة الغربية ما يزيد عن 96 محطة إذاعية وتلفزيونية وهناك 80 محطة إذاعية وتلفزيونية صوبت وضعها مع السلطة الفلسطينية ومع وزارة الإعلام والتربية والاتصالات، وبقي 16 محطة فلماذا لا تصوب وضعها القانوني أسوة بالمحطات الأخرى، فالقضية أن هناك قانون ويجب أن يطبق على الجميع".

س: فيما يتعلق بقانون العقوبات أين وصل العمل لإنجازه؟

ج: توقع النائب العام أن يتم إنجاز مسودة القانون ليس قبل سبعة أشهر. وقال: "هذا السؤال يسأل لوزير العدل وهو الذي يشرف على هذا القانون وأعتقد أنه ليس قبل 7 أشهر، لأن ذلك يمر بحالات تعديل وصياغة ويمر على خبراء في النيابة فالدراسة تأخذ بعض الوقت".

واستطرد المغني، "ناقشنا ذلك في أريحا لمدة 3 أيام بوجود خبراء من الأردن ومصر وحقوق إنسان ومراكز نسوية ووضعوا مسودة وخرجوا من مؤتمر أريحا بضرورة تطوير هذا القانون لأنه سيستمر للأبد ليعالج كل قضايا الفلسطينيين".

س: في حال أقر هذا القانون هل سيكون مؤقت لحين انعقاد المجلس التشريعي الذي من الممكن أن ينسف القانون بالكامل؟

ج: قال المغني "هذا شيء طبيعي أي قرارات بقانون تصدر عن الرئيس في أول اجتماع للمجلس التشريعي بعد الانتخابات أو [المجلس] الحالي، يجب أن ينظر في جميع القرارات ومن حقه أن يعدلها أو ياكدها أو يلغيها وهذا ما نص عليه النظام الأساسي للسلطة الوطنية".

لكن المغني قال، "أنا شخصياً أقول إننا بحاجة ماسة وملحة لقانون عقوبات عصري لأننا نواجه جرائم ليس لها نصوص قانونية بالقانون المطبق بالضفة، على سبيل المثال، قضايا تتعلق بالحاسوب والإنترنت والقرصنة والاتجار بالأعضاء ليس لدينا أي نص قانوني وعقوبات وبالتالي لا نستطيع أن نفعل شيء إزاء هذه الجرائم".

وضرب النائب العام مثلاً حول الاتجار بالأعضاء قائلاً، "أنا كنائب عام واجهتني قضية بأن هناك طبيب قام بإجراء مواطن لبيع الكلى لهذا الشخص فليس لدي في قانون العقوبات أي نص قانوني يجرم هذه الجريمة وبالتالي أصبحت لا أستطيع أن أطبق قانون، وبالتالي أقلت المذنب من العقوبة".

ولحل هذه الإشكالية اقترح النائب العام إصدار قرارات بقوانين ذات مواضيع محددة، وقال، "أنا مع أن يكون هناك قانون عقوبات ولكن بتروي وأن يكون هنالك ضوابط لتعالج جميع مشاكل الشعب الفلسطيني".

**س: كيف يمكن التوافق على قانون عقوبات دون قطاع غزة؟**

ج: قال النائب العام، "هذه مشكلة بالواقع إذا نريد أن نطبق قانون عقوبات هنا ماذا في المستقبل وغزة هي منفصلة عن الجسم الفلسطيني، ولكن هنالك قرارات صدرت من الرئيس مثل قانون غسيل الأموال وقانون هيئة مكافحة الفساد ولكن نحن بحاجة ملحة لقانون جديد ومطور".

**س: ماذا لو ردت حماس بقانون عقوبات في غزة؟**

ج: قال المغني إن "حركة حماس ردت بالفعل فهناك قانون الأحوال الشخصية بغزة السارق تقطع يده والزانية تجلد وطبقوا الشريعة الإسلامية، ولكن بالنتيجة القانون لا يجب أن يقره أحد سوى الرئيس هذه نقطة رئيسية، وهل حماس تستطيع أن تقر هذا القانون؟ ولكن حماس خالفت القوانين وكل التشريعات وتطبق قوانين على كيفها غير شرعية ونيابة غير شرعية وحكومة غير شرعية كل الأمور لديها غير شرعية".

**س: بالنسبة لأموال منظمة التحرير هل هذا الملف على طاولة النيابة هل هناك تحقيقات في هذه القضية؟**

ج: أكد المغني قائلاً، "أنا أجزم وبكل صدق لم تقدم لي أي شكوى من أي جهة رسمية حول أموال منظمة التحرير، وعندما تقدم لي أي شكوى بهذا الخصوص سأتعامل معها بكل حيادية وموضوعية وهذا من طبيعة عملي لأننا لا نبحث عن شكاوى وإنما الشكاوى تأتي إلينا".

**س: مكافحة بضائع المستوطنات كم قضية تم التعامل معها وهل تم إصدار أحكام بحق الأشخاص المتهمين؟**

ج: أجاب النائب العام "طبعاً هناك مئات من القضايا التي أحيلت إلى النيابة المتخصصة في جميع المحافظات وهناك أحكام صدرت بالمصادرة أو الاتلاف أو الحبس".

**س: تسريب وبيع أراضي لإسرائيل هل هذا الملف على طاولة النيابة العامة أم في طور النسيان؟**

ج: اكتفى المغني بالقول، "هذا السؤال سابق لأوانه وسأجيب عليه عندما ننتهي من الملفات التي نعمل على علاجها، ونحن نعمل عليها ونعمل على ملفات تسريب أراضي إلى دول أجنبية حسب القانون".

**س: لماذا لا يتم البت في قضايا كثيرة مكدسة لدى النيابة؟ ما الذي يمكن أن يعيق عمل النيابة ويمنعها من تأدية الدور الملقى على عاتقها بموجب قانون رغم أن وضع السلطة ممتاز؟**

ج: أجاب النائب العام بالقول، "نحن في النيابة العامة يحكمنا قانون ولا يمكن أن نكدر قضايا فهناك قانون يحكمنا لدينا جرائم ولا يمكن أن تحوّل هذه الملفات قبل 6 أشهر للمحكمة غير ذلك يتم الإفراج عن الشخص، فالملف يصبح في عهدة المحكمة وهي التي تصبح المسؤولة عن الملف ومعالجته واستدعاء الشهود وما شابه يحتاج إلى وقت".



لكنه قال أيضاً، "هناك معيقات تعيق عمل النيابة العامة والقضاء، على سبيل المثال هناك بعض شهود العيان في الخارج وهناك مواطنين يتقدمون بشكوى ومن ثم يسافرون وبعد 3 أو 4 سنوات تبقى قضيتهم معلقة في المحكمة لأنه لا يمكن أن تباشر النيابة العامة أو المحكمة بشكوى دون وجود المشتكي، وأيضاً هناك معيقات من قبل الاحتلال الإسرائيلي وأيضاً عدم وجود مختبر جنائي بمعنى عندما نقبض على تجار مخدرات أو متعاطين فلا بد من فحص العينات وهذا يأخذ وقت لعدم وجود مختبرات جنائية هنا فإما نقوم بإرسالها إلى مختبرات جامعة النجاح أو إلى الأردن وهذا يحتاج لتنسيق مع إسرائيل وكل هذا بحاجة إلى وقت كبير، فالقضايا تبقى معلقة حتى يصل فحص العينات".

س: كم هي قضايا الفساد التي بحوزتكم وتحققون فيها؟

ج: أقر النائب العام بوصول ملفات للنيابة من قبل هيئة مكافحة الفساد التي شكلها الرئيس عباس لمتابعتها والتحقيق فيها.

لكن المغني أوضح أن كل الملفات في النيابة العامة أحيلت إلى هيئة مكافحة الفساد بعد أن أقر الرئيس قانون مكافحة الفساد وهي المسؤولة عن الملف وعندما تنتهي من الملف والتحقيق فيه تحيل هذا الملف للنيابة العامة أو لمساعد النائب العام للتدقيق فيه في حال وجد أن الملف مكتمل يحول للمحكمة وهي تنظر فيه.

س: هناك جرائم حصلت في سلطة الأراضي من قبل موظفين باعوا أراضي مواطنين وهربوا للخارج؟

ج: أقر المغني بجرم موظف في سلطة الأراضي كان يبيع أراضي المواطنين بالاتفاق مع مقاول.

وقال، "نعم صحيح هذه القضية نحن على علم بها ولقد هرب الموظف المتهم للبرازيل والآن هو في البرازيل ونحن الآن في النيابة العامة نتابع هذا الملف مع وزارة الخارجية والجهات المعنية، لمطالبة الحكومة البرازيلية بتسليم هذا الشخص ولكن هذا الأمر سيطول لأنه يحتاج إلى تنسيق ومتابعة مع الإنترنت والبرازيل".

س: هل ثبت على شخصيات هاربة في الخارج قضايا اختلاس وفساد وكيف هي المحاسبة؟

ج: قال المغني، "نعم هناك كثير من المتهمين الهاربين خارج البلاد حضروا والتحقيق ما زال جاري معهم، وفي بعض المتهمين انتقلت النيابة للخارج للتحقيق معهم والأمور الآن أفضل مما كانت عليه بالسابق ولكن هناك آلية جديدة لأن هناك قانون جديد يحتم على الجهات المعنية في الدول المجاورة التعاون مع هيئة مكافحة الفساد".

س: قرار سحب السيارات الحكومية هو من اختصاص من وما دوركم فيه؟

ج: قال المغني، "مسؤولية تنفيذ هذا القرار هي للجهات المعنية في الوزارة المالية ووزارات النقل والمواصلات والشرطة، والنيابة العامة هي ممثلة للحكومة في جميع الدعاوى التي ترفع على الحكومة أو التي ترفع من الحكومة وبالتالي عندما مثلنا الحكومة في موضوع السيارات في محكمة العدل العليا استصدرنا قراراً من المحكمة باعتبار الطعن الذي تقدمت به النقابات غير قانوني".

وقال المغني إنه سيتم تطبيق قرار السحب بالقول: "هناك ما يقارب 80% من الموظفين الذين قدموا طلب لشراء سيارة، وهذه لا تريد آلية للتنفيذ، وهناك آلية وضعت من قبل وزارة المالية لهم وتبقى هناك 20% وهناك تعليمات من الحكومة إلى مدير عام الشرطة لكل سيارة لم تقم بتصويب وضعها يحق له أن يوقف تلك السيارة ويسحبها من ذلك الشخص الذي لم يلتزم بقرار الحكومة".

س: هناك تداخل في الصلاحيات بين النيابة المدنية والعسكرية من المسؤول عن ذلك؟

ج: قال المغني، "في الواقع هناك بروتوكول تم توقيعه سنة 2006 بين النيابة المدنية العسكرية وكان البروتوكول واضح المعالم وحدد صلاحيات كل جهة فهناك طعون في محكمة العدل العليا حول دستورية قانون منظمة التحرير وهذه إشكاليات موجودة ولكن الأهم هو الأمن العام، ولكن أنا في كل مؤتمراتي أقول إن النيابة المدنية هي صاحبة الصلاحية وهذا ما نص عليه في قانون الإجراءات الجزائية في المادة الأولى، وبالتالي ما عدا ذلك النيابة تحقق وإذا كان الموضوع شأن عسكري يحال للمحكمة العسكرية".

وأضاف أن هناك تعاون بين النيابة وكثير من الملفات لدينا تحول للقضاء العسكري وبالعكس.

## وثيقة رقم 299:

مؤتمر صحفي لكثائب القسام حول حصاد 23 عاماً من مسيرتها الجهادية<sup>299</sup>

25 كانون الأول/ ديسمبر 2010

ويقول عز وجل: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾

بيان عسكري صادر عن كثائب الشهيد عز الدين القسام

لذلك انطلقت كثائب القسام منذ أن انطلقت حماس قبل ثلاثة وعشرين عاماً، لم يبدأ الجهاد على أرض فلسطين مع انطلاق كثائب القسام لكنها أضافت إلى الجهاد والمقاومة جسراً جديداً وحصناً حصيناً، وأشعلت ثورة لم تخمد نارها إلى يومنا هذا بفضل الله تعالى.

وقد كان لها عبر هذه السنوات صولات وجولات، قدمت خلالها تضحيات عظيمة من شهداء وأسرى وجرحى ومبعدة، وخاضت معارك بطولية سجلت بمداد من الدم الزكي الذي سال على هذه الأرض، واستطاعت كثائب القسام بفضل الله تعالى أن تقفز في فترة قياسية إلى صدارة سجل الأوائل في كل مجالات العمل الجهادي المقاوم، فحتت في صخر الحصار، ووقفت في وجه عواصف المؤامرات، وتصدّت لمحاولات طمس المقاومة عبر طائرات الاحتلال ودباباته، وعبر بنادق العار المأجورة، ولا زالت تقف في مقدمة الصفوف وتفخر بقيادة المقاومة على أرض فلسطين، وتقضب على الجمر وستبقى حتى تحقيق وعد الله بإذنه تعالى.

وبعد ثلاثة وعشرين عاماً من الجهاد والمقاومة والتضحيات والعطاء، وبحلول الذكرى الثانية لحرب الفرقان، كان لا بد لنا في كثائب الشهيد عز الدين القسام من وقفة لقراءة سجل المجد وتوثيق هذا التاريخ المشرف الذي لم يكتب على الورق فحسب بل كتب بالدم والأشلاء والمعاناة.

